الأمم المتحدة

E/CN.3/2018/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والأربعون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات الجنسانية

الإحصاءات الجنسانية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٨/٢٠١٧ والممارسات السابقة. ويوجز التقرير آخر الأنشطة التي اضطلع بها كل من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية. ويعرض فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في هذا التقرير المستجدات المتعلقة بتنفيذ مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن وضع الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة، من منظور جنساني، ويتناول فيه مسألة تنقيح مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية من أجل مواءمتها مع إطار المؤشرات المستخدمة في قياس الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. ويورد الفريق في التقرير أيضا معلومات عن تنظيم اجتماعه الحادي عشر. وفي الختام، يعرض الفريق أنشطته وأنشطة شعبة الإحصائيات الرامية إلى تعزيز البيانات الجنسانية في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية. واللجنة مدعوة لأن تحيط علما بالعمل الجاري والأولويات المستقبلية في مجال الإحصاءات الجنسانية.

* E/CN.3/2018/1.

120118 020118 17-21176 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يعرض هذا التقرير الأعمال التي اضطلع بها في عام ٢٠١٧ كل من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية من أجل تنفيذ طلبات اللجنة الإحصائية الواردة في قراراتها ١٠٢/٤٢ و ١٠٩/٤٤ و ١٠٩/٤٨، فيما يتعلق بما يلي: (أ) وضع مبادئ توجيهية منهجية لإنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، بما في ذلك لقياس ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة في إطار مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتوفير التدريب والمساعدة لتعزيز قدرة البلدان على إنتاج ونشر الإحصاءات الجنسانية اللازمة لوضع السياسات؛ (ب) تعهد وتحديث مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية[١] ومواءمتها مع المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتحليل الجنساني؛ (ج) العمل كآلية تنسيق للبرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية من خلال الاضطلاع بمهام منها عقد الاجتماع السنوي لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية. وعلاوة على ذلك، يصف التقرير العمل الجاري الذي يضطلع به كل من الشعبة الإحصائية وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية والعمل المقرر أن يقوما به بهدف تعزيز البيانات الجنسانية على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا – المبادئ التوجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة، من منظور جنساني

٢ – في عام ٢٠١٧، واصلت شعبة الإحصاءات، في إطار مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين[٢]، تطوير المبادئ التوجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول، من منظور جنساني. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام المقدم في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصائية[٣]، جاءت هذه المبادئ التوجيهية ثمرة لعملية تشاورية واسعة النطاق شارك فيها خبراء وطنيون ودوليون في مجالي الإحصاءات والشؤون الجنسانية[٤]، واستندت إلى نتائج الاختبارات والتجارب التي أجريت على طرائق مختلفة في سبعة بلدان[٥]. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية للوكالات الإحصائية الوطنية وصناع

(١) مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية اعتمدتها اللجنة الإحصائية للاسترشاد بها في إنتاج الإحصاءات الجنسانية على الصعيد الوطني وتجميعها على الصعيد الدولي (مقرر اللجنة ١٠٩/٤٤). وأحدث البيانات القطرية المتعلقة بمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية متاحة على شبكة الإنترنت عبر الرابط الشبكي: http://genderstats.un.org.

(٢) مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين هو مبادرة مشتركة بين شعبة الإحصاءات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ترمي إلى تسريع وتيرة الجهود المبذولة حاليا لتحسين قدرة البلدان على إنتاج إحصاءات جنسانية مجدية وعالية الجودة.

(٣) انظر E/CN.3/2017/11.

(٤) في الخبراء أعضاء من المكاتب الإحصائية الوطنية، ومن الأوساط الأكاديمية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إرشادات من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية.

(٥) أوغندا وجنوب أفريقيا وجورجيا والفلبين والمكسيك وملديف ومنغوليا.

السياسات توجيهات بشأن جمع بيانات على المستوى الفردي عن ملكية الأصول وبشأن معالجة هذه البيانات وتحليلها ونشرها للاسترشاد بها في أربع مجموعات عريضة من القضايا السياساتية، هي: (أ) التشجيع على تمكين المرأة، و (ب) تشجيع عمالة المرأة، و (ج) فهم سبل العيش، و (د) التقليل من نسب الفقر والضعف. وتبين هذه المبادئ التوجيهية ما يلزم من مفاهيم وتعاريف وبيانات لقياس ملكية الأصول من منظور جنساني في الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأسر المعيشية، وتوفر الإرشاد بشأن تخطيط هذه الدراسات وتنظيمها وتنفيذها، أو ضم وحدة نموذجية أو إضافة حد أدنى من الأسئلة المتعلقة بملكية الأصول إلى دراسة استقصائية للأسر المعيشية تكون نموذجية على الصعيد الوطني. وقد عُرضت نسخة أولية من هذه المبادئ التوجيهية في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصائية وستنشر النسخة المحدّثة منها على الإنترنت في البوابة الإلكترونية لمشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بمجرد الانتهاء من وضعها في صيغتها النهائية.

٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قامت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بتنظيم حلقة دراسية في روما بشأن المنهجية المتبعة في إنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول من منظور جنساني. واستفادت الحلقة الدراسية من مشاركة ما يقرب من ٥٠ خبيرا، منهم ٢٨ خبيرا من المكاتب الإحصائية الوطنية. وتناولت الحلقة الدراسية التوصيات الرئيسية المبينة في المبادئ التوجيهية، ومنها كيفية تعريف ملكية الأصول بالنظر إلى مجموعة من الحقوق (الملكية الموثقة، وكذلك حقوق نقل الملكية)؛ وقائمة الأصول الموصى بها لجمع البيانات، مع تسليط الضوء على الأصول ذات الأولوية والأصول الإضافية؛ ومسألة تقييم الأصول؛ والأساس المنطقي الذي يبرر جمع البيانات بشكل مباشر من الأشخاص المعنيين أنفسهم، بدلا من جمعها بشكل غير مباشر من خلال ممثلين عنهم، بالنظر إلى أن جمع البيانات عن الأسرة المعيشية من رب الأسرة بصفته ممثلا لها، كما هو معتاد في كثير من البلدان، يسفر غالبا عن تقدير ملكية الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية سواء في حالة الرجال أو النساء؛ واستراتيجيات جمع البيانات؛ والنهج الموصى بها لتصميم العينات، مع التركيز على كيفية اختيار الأسر المعيشية؛ والمقترحات المتعلقة بتحليل البيانات والمؤشرات ذات الصلة بالتحليل الجنساني لملكية الأصول والتحكم فيها. ومن المقرر تنظيم حلقة دراسية مماثلة للبلدان الآسيوية في مانيلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة.

٤ - والمبادئ التوجيهية لإنتاج إحصاءات عن مباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني، التي تعد هي الأخرى من نواتج مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، توفر إطارا مفاهيميا لجمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة وذات صلة عن مباشرة النساء والرجال للأعمال الحرة، وتقدم وصفا شاملا للتباين بين الجنسين في نواتج مباشرة الأعمال الحرة، أي مستوى المشاركة في مباشرة الأعمال الحرة ومستوى الأداء في الأعمال التي يباشرها كل واحد منهما. ومن المتوقع أن تساعد المبادئ التوجيهية صناع القرار على فهم العوامل الفردية والسياقية الرئيسية المسببة لهذه الفروق، كالدوافع الذاتية والطموحات والموارد والمعوقات التي تعترض من يرد مزاولة الأعمال الحرة.

٥ - وفي عام ٢٠١٧، واصلت شعبة الاحصاءات إدماج الإسهامات التقنية الواردة من الجهات الإحصائية وباقي الجهات المعنية في المبادئ التوجيهية بشأن ملكية الأصول، قبل وضع هذه المبادئ في صيغتها النهائية. وسوف تستفيد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة من التوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية المتعلقة بشأن استيعاب التنقيح الجاري للتصنيف الدولي لحالة العمالة، والتي

ستقدم في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وبخاصة التوصيات المتعلقة بكيفية حساب ''المتعاقدين التابعين'' وطرح عددهم من المجتمع الإحصائي لمباشري الأعمال الحرة. ويُتوقع أن تُوضع هذه المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٧ وتصدر في صورة تقرير فني.

٦ - وتم تمديد مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين حتى نهاية عام ٢٠١٨ لتعزيز المبادئ التوجيهية وتوفير التدريب للإحصائيين الوطنيين بشأن كيفية مواءمة المفاهيم والأساليب الإحصائية المقترحة، واستخدامها في السياق الوطني لكل بلد. وبالتعاون مع اللجان الإقليمية وباقي أصحاب المصلحة، تم التخطيط لعقد ثلاثة اجتماعات إقليمية للمكاتب الإحصائية الوطنية في عام ٢٠١٨ في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، على التوالي. وفي عام ٢٠١٨ أيضا، سيواصل فريق المشروع تقديم المساعدة التقنية المخصصة إلى البلدان التي تعرب عن اهتمامها بجمع البيانات عن ملكية الأصول من منظور جنساني.

ثالثا - مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية، والمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ذات الصلة بالأمور الجنسانية

٧ - وضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية واتفقت اللجنة الإحصائية على أن تستخدم هذه المجموعة باعتبارها دليلا إرشاديا لإنتاج الإحصاءات الجنسانية على الصعيد الوطني وتجميعها على الصعيد الدولي، وذلك بموجب القرار ١٠٩/٤٤ الذي اتخذته اللجنة في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، انطلقت أول منصة بيانات متعلقة بمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية[٦]، وزُودت هذه المنصة بخصائص تسمح للمستخدمين بالبحث في البيانات والبيانات الوصفية لجميع مؤشرات الشريحة الأولى[٧]. وأُنشئت منصة جديدة في عام ٢٠١٦ تتيح التصفح بسرعة أكبر وتتميز بخصائص مُحسّنة فيما يتعلق بالاستعلام عن البيانات واستكشافها، وتصوير البيانات وتفسيرها. وبنهاية عام ٢٠١٧، تكون المنصة جاهزة لنشر البيانات عن جميع المؤشرات الكمية الـ ٤٥ وعن المؤشرات النوعية الـ١١ في الشريحتين الأولى والثانية، وتغطي هذه البيانات أبعادا من قبيل التعليم والعمالة والصحة وحقوق الإنسان للنساء والفتيات والحياة العامة وصنع القرارات.

٨ - واستُرشد في اختيار مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية بمعيار أساسي يشترط في المؤشرات المختارة أن تعالج شواغل سياساتية رئيسية على النحو المبين في منهاج عمل بيجين وغيره من الالتزامات الدولية اللاحقة. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بإنشاء الفريق الاستشاري المعني بقاعدة البيانات العالمية للإحصاءات والمؤشرات الجنسانية من أجل استعراض الإطار المتعلق بالمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وتحديد أوجه التباين المحتملة بينه وبين مجموعة الحد الأدنى للمؤشرات الجنسانية. واتضح من تقييم أولي أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تشتمل على حوالي ٨٠ مؤشرا له صلة بالتحليل الجنساني.

(٦) مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية متاحة على الإنترنت على الموقع الشبكي: http://genderstats.un.org.

(٧) يشير مصطلح ''مؤشرات الشريحة الأولى'' إلى المؤشرات التي تستند إلى مفاهيم واضحة، وتحمل تعريفا متفقا عليه دوليا، وتنتجها بلدان بانتظام. ويشير مصطلح ''مؤشرات الشريحة الثانية'' إلى المؤشرات التي تستند إلى مفاهيم واضحة وتحمل تعريفا متفقا عليه دوليا، لكن لا تنتجها بلدان بانتظام بعد. ويشير مصطلح ''مؤشرات الشريحة الثالثة'' إلى المؤشرات التي لا يزال يتعين أن توضع لها معايير دولية.

٩ - وفي عام ٢٠١٧، استمر الفريق الاستشاري المعني بقاعدة البيانات العالمية للإحصاءات والمؤشرات الجنسانية في استعراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني واقترح إدخال بعض التعديلات المختارة على مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية للمواءمة بين المجموعتين، مع الحفاظ على اتساق مجموعة الحد الأدنى مع منهاج عمل بيجين. ولم يضع الفريق الاستشاري في اعتباره سوى المؤشرات المدرجة حاليا في الإطار الخاص بقياس المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، واتفق على تقليل التغييرات المقترح إدخالها على مجموعة الحد الأدنى بقدر الإمكان، لضمان الاتساق في السلاسل الزمنية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تستخدم المجموعة المواضيعية منذ سنوات عديدة.

١٠ - وأسفر التقييم الذي عُرض في الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عن إيجاد علاقة بين ٢٣ مؤشرا من مؤشرات مجموعة الحد الأدنى ومؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة بالتحليل الجنساني، من بينها ٨ مؤشرات حُددت باعتبارها مؤشرات متطابقة (أي أنها متماثلة من حيث التعاريف والمفاهيم)؛ و ١٢ مؤشرا حُددت باعتبارها مؤشرات متشابهة (أي أن الاختلافات بينها تكمن في المجتمع الإحصائي أو في الأبعاد التصنيفية التي تغطيها)؛ و ٣ مؤشرات حُددت باعتبارها متصلة ببعضها (أي أنها تغطي الموضوع أو المجال نفسه). وخلال استعراض مجموعة الحد الأدنى، قام الفريق الاستشاري المعني بقاعدة البيانات العالمية للإحصاءات والمؤشرات الجنسانية أيضا بتحديد ثلاثة مؤشرات من الشريحة الثالثة التي تضم المؤشرات التي ليس لها بيانات ولم توضع لها خطط للتطوير المنهجي، وقرر أن يواصل البحث في إمكانية إحلال مؤشرات أخرى محلها[٨].

١١ - وبالنظر إلى الحاجة إلى تعميق النقاش بشأن تغيير المؤشرات الثلاثة المذكورة أعلاه من الشريحة الثالثة، اتُفق على أن يواصل الفريق الاستشاري مشاوراته لمدة سنة أخرى. وسيقدم الاقتراح النهائي للفريق الاستشاري في اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في عام ٢٠١٨.

رابعا - الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية

١٢ - نظمت شعبة الإحصاءات الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في روما، يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، واستضافته منظمة الأغذية والزراعة. وشارك في المؤتمر حوالي ٦٠ خبيرا في مجال الإحصاءات الجنسانية، منهم ٣١ خبيرا

(٨) مؤشرات مجموعة الحد الأدنى التي ليس لها بيانات و/أو خطط للتطوير المنهجي هي: (١٥) معدل العمالة لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ٢٥ و ٤٩ عاما الذين يعيشون في أسرة معيشية مع طفل دون سن الثالثة، أو الذين يعيشون في أسرة معيشية من دون أطفال، حسب نوع الجنس (منظمة العمل الدولية)؛ و (١٦) نسبة الأطفال دون الثالثة المكفولين رسميا (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ و (١٩) نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام (الإذاعة، التلفزيون، الإنترنت)، حسب نوع جنس رب الأسرة (الاتحاد الدولي للاتصالات). واقترح الفريق الاستشاري المؤشرات التالية التي يمكن أن تكون بديلا للمؤشرات الحالية، على أساس تعميق النقاش في المسألة: (١) المؤشر رقم ٥-٦-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلق بنسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ و (٢) مؤشر لقياس العلاقة بين المرأة والبيئة (يقترحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ و (٣) مؤشر لقياس حالات القتل على يد العشير (في إطار المؤشر ١٦-١-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة)، كي يُستخدم كمؤشر غير مباشر لقياس حالات قتل الإناث (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

يمثلون ٢٧ من المكاتب الإحصائية الوطنية[٩]، وأربع لجان إقليمية[١٠]، و ١٢ منظمة دولية[١١]، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. وترأس الاجتماع مكتب الإحصاءات الفنلندي واضطلعت شعبة الإحصاءات بدور أمانة الفريق.

١٣ - وخلال الاجتماع، جرى استعراض ومناقشة التطورات المنهجية فيما يتعلق بقياس مجالات محددة من الشواغل الجنسانية ذات الصلة برصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، من بينها: قياس مدى حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية؛ وقياس موازين القوة وصنع القرار داخل الأسر المعيشية؛ وقياس العلاقة بين نوع الجنس والبيئة؛ وقياس العنف ضد المرأة؛ ورصد مدى وجود أطر قانونية تكفل تحقيق المساواة بين الجنسين ومدى وجود الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، على الصعيد القطري؛ وقياس ملكية الأصول من منظور جنساني. واستعرض الاجتماع أيضا وناقش الممارسات الوطنية في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني استنادا إلى التجارب التي عرضتها اليابان والهند وإيطاليا. وأخيرا، ناقش الاجتماع أبعاد وفئات تصنيف البيانات المتعلقة بمؤشرات الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات[١٢]، للإسهام في العمل ذي الصلة الذي يضطلع به حاليا الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ ووافق على إدخال تعديلات مختارة على مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية (انظر الفرع الثالث أعلاه للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

١٤ - ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية على برنامج عمله السنوي لعام ٢٠١٨، الذي يشمل ما يلي:

(أ) قيام شعبة الإحصاءات، بوصفها الأمانة، بربط البوابة الإلكترونية لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بالبوابات الإلكترونية الإقليمية للإحصاءات الجنسانية ومجموعات أدوات التعلم الإلكتروني التي تتعهدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ب) قيام كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي بإبلاغ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بالخطوات التالية التي ستتخذها لمواصلة تطوير طرائق قياس موازين القوة وصنع القرار داخل الأسرة المعيشية؛ والعلاقة بين نوع الجنس والبيئة؛ والفقر على المستوى الفردي؛

---

(٩) الأردن وأوغندا وإيطاليا والبرازيل وبنغلاديش وجامايكا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا وزمبابوي وشيلي وغانا والفلبين وفنلندا وفييت نام وكازاخستان وكمبوديا وكندا وكوت ديفوار وكولومبيا ومصر والمغرب والمكسيك وملديف ومنغوليا والهند واليابان.

(١٠) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(١١) مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

(١٢) استعرض الفريق ووافق على الأبعاد والفئات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الآتية: ٥-٢-١ و ٥-٢-٢ (الفئات العمرية ومكان الحدوث)؛ و ٥-٤-١ (الفئات العمرية والموقع)؛ و ٥-أ-١ (نوع حيازة الأراضي الزراعية).

(ج) قيام منظمة الصحة العالمية بإبلاغ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بشأن عمل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بقياس العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجهود المبذولة لمواءمة الإحصاءات المتعلقة بمعدلات انتشار أشكال معينة من العنف، من أجل الاستفادة من هذه الإحصاءات في إعداد التقديرات الدولية والرصد على الصعيد العالمي؛

(د) قيام شعبة الإحصاءات بإدخال التغييرات المتفق عليها في مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية من أجل مواءمتها مع الإطار الذي يضم مؤشرات قياس الأهداف العالمية للتنمية المستدامة؛

(هـ) قيام الفريق الاستشاري المعني بقاعدة البيانات العالمية للإحصاءات والمؤشرات الجنسانية بمواصلة المناقشة بشأن المؤشرات الثلاثة المقترح تغييرها في مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية وإبلاغ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بالنتائج؛

(و) قيام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بمواصلة العمل بشأن أبعاد وفئات تصنيف البيانات فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتحليل الجنساني، كي ينظر فيها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) قيام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بتوفير المدخلات للمنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية لعام ٢٠١٨ في اليابان والإسهام في تنظيمه؛

(ح) عقد الاجتماع السنوي الثاني عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في عام ٢٠١٨.

خامسا - العمل المستقبلي

١٥ - في عام ٢٠١٨، وفي إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية، سيشمل عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية الأنشطة التي اتفق عليها الفريق في اجتماعه الحادي عشر، بما فيها الأنشطة المتصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتصنيف البيانات؛ والأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ والأنشطة المضطلع بها في إطار عنصر الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية في برنامج الإحصاءات والبيانات في إطار الشريحة العاشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية[١٣]. وسيركز ذلك العنصر من البرنامج على تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان فيما يتعلق بتحسين استخدام البيانات الموجودة والإبلاغ عن المؤشرات الجنسانية؛ وفي إنتاج الإحصاءات الجنسانية في مجالات بعينها، منها استخدام الوقت والعنف ضد المرأة؛ وفي فهم البعد الجنساني في المجالات الناشئة مثل البيئة وتغير المناخ.

(١٣) الشريحة العاشرة من حساب التنمية تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وبرنامج الإحصاءات والبيانات مشروع شامل يتمحور حول تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ بشأنها. وتشترك في تنفيذ هذا البرنامج ١٠ كيانات، هي: شعبة الإحصاءات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١٦ - وفي عام ٢٠١٨، ستقوم شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع حكومة اليابان (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات ومكتب مجلس الوزراء) والوكالات الدولية ذات الصلة والشركاء في التنمية، بتنظيم وعقد الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية والمنتدى العالمي السابع للإحصاءات الجنسانية، وذلك في اليابان.

١٧ - وأخيرا، ستشرع شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع خبراء من الوكالات والأوساط الأكاديمية الوطنية والإقليمية والدولية، في إجراء بحوث لتحديث مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإنتاج إحصاءات استخدام الوقت، بما ينسجم مع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت والمنهجيات الأخرى المتفق عليها. وستوفر المبادئ التوجيهية خيارات لجمع البيانات عن استخدام الوقت باتباع نُهج مبتكرة.

سادسا - الموجز والاستنتاجات

١٨ - اللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بالعمل الذي قام به كل من شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في عام ٢٠١٧ والعمل المقرر أن يقوما به في عام ٢٠١٨.